دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	من سلطة العيادة إلى عيادة السلطة: رئيس الحكومة من منظور علم النفس السياسي
المصدر:	المجلة المغربية للسياسات العمومية
الناشر:	جمال حطابى
المؤلف الرئيسي:	الزياني، عثمان
المجلد/العدد:	ع24
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	شتاء
الصفحات:	7 - 18
رقم MD:	937864
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	رئاسة الحكومة، سيكولوجية السلطة، علم النفس السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/937864

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

من سلطة العيادة إلى عيادة السلطة

رئيس الحكومة من منظور علم النفس السياسي

عثمان الزياني
أستاذ جامعي بكلية الحقوق بوجدة

إن دلالة الحديث عن انتقال السيد "سعد الدين العثماني" رئيس الحكومة من "سلطة العيادة إلى عيادة السلطة"، هو بمثابة مشهد يؤشر على انتقال من وضع كان يمارس فيه مهنة الطب النفسي بما يملكه من سلطة وقدرة ونفوذ على المرضى وبما تستوجبه من أوامر ونواهي واستعمال مختلف وسائل العلاج النفسي (التنويم المغناطيسي، العلاج المعرفي...)، لكن تحت سلطة الأخلاق الطبية التي أسس لها "أبقراط"، والتي فيها دلالة على تكوينه الشخصي والمهني الذي يجعله في مستوى الإمرة والقيادة دائما، إلى عيادة السلطة والتي تفرض تغير على مستوى موقع "السيد العثماني" حيث يكون في موضع الخضوع والتبعية والانقياد والطاعة، وبالتالي يتغير البناء النفسي لرئيس الحكومة، لأنه هو من أضحى يتلقى الأوامر والنواهي أي هو من تمارس عليه السلطة حتى بدون موجب أخلاقي، مما يطرح معه إشكالية طريقة تدبيره لوظيفة رئاسة الحكومة ودرجات تأثره بسيكولوجية السلطة.

إن سيكولوجية الطبيب النفسي/السياسي "السيد العثماني" تصطدم بسيكولوجية السلطة أو بمعنى أدق بسيكولوجية كرسي رئيس الحكومة، وبالتالي يخضع لإملاءاته، لأن كل سلطة تقوم على أساس نفسي عقلي وتمارس فعلها انطلاقا من دوافع وموجهات وتجارب وخبرات نفسية عقلية ظاهرة أو باطنة اكتسبتها من خلال وعيها التاريخي لمفهوم السلطة ومن خلال وعيها لما بالواقع من أحداث وأشكال وعلاقات للسلطة وما فيه من مظاهر للقوة والضعف والخطأ والصواب، وما يمكن أن تحدثه السلطة فيه بعد أن تخضعه لإرادتها.[1]

و سيكولوجية السلطة تملك من الوسائل والأدوات ما يمكنها من التأثير في كل السيكولوجيات الأخرى بل إخضاعها والسيطرة عليها وتوجيهها وقيادتها وفق كيفيات ووسائل تتحكم فيها السلطة ووفق إمكانيات واليات تحتكرها السلطة وفق مقاصد

[1]- سالم القمودي سيكولوجية السلطة بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى-1999.ص:9.

وأهداف وغايات ترسمها السلطة، (السلطة هي التي تملك إصدار القرار ...الأمر...افعل أو لا تفعل).[1]وبالتالي من خلال هذه المعطيات السالفة الذكر يمكن فهم كيف يؤثر البناء النفسي ونمط الشخصية في بلورة وتشكل السلوك السياسي على مستوى رئاسة الحكومة، وهي كلها أمور يمكن استكشافها من خلال العناصر التالية:

أولا: تحكمية نزعة "الظفرانية" بكرسي رئاسة الحكومة.

إن الشعور بالقوة والعظمة والكبرياء والرغبة الجامحة للوصول إلى أعلى المناصب يعدها الباحثون في العلوم النفسية من الأمور المهمة التي تعطي للفرد قوة دافعة للعمل ونشاطا كبيرا لاستغلال الظروف التي يمر بها مجتمع ما بالشكل الذي يساعده على تحقيق أهدافه.[2]

فالإحساس الذي يعقب الحصول على كرسي السلطة خصوصا "منصب رئاسة الحكومة" لا يضاهيه شعور مثيل، بحكم مكانته البروتوكولية في هرم السلطة، وبالنظر إلى رمزيته والمزايا والامتيازات والعطايا التي يوفرها، والحظوة والمكانة الاجتماعية والجاه والسلطة التي ينالها رئيس الحكومة، فهناك حالة من الانتشاء والفرح خاصة إذا كان الرهان غير منتظر ولم يكن في الحسبان، ويأتي بشكل مفاجئ بعد مسار من الإخفاقات المتتالية، وهذا الوضع ينطبق إلى حد كبير على "السيد العثماني" الذي بعدما توارى نجمه خلف السيد بنكيران داخل الحزب، وبعد ما تم التخلي عنه كوزير للخارجية إبان عهد التعديل الحكومي بعد انسحاب حزب الاستقلال من حكومة بنكيران جاء الفرج السياسي المثمر.

فمن الناحية النفسية يمكن تكييفه على انه نوع من رد الاعتبار السياسي لشخص العثماني الذي كان معرض للموت السياسي البطيء، ومن الطبيعي أن تكون هناك حالة من الاحتفائية والاحتفالية، تزيد من تيمات ارتفاع منسوب حب السلطة لدى السيد رئيس الحكومة والتماهي معها، والانصياع الكلي لفروضها كنوع من أنواع رد الجميل والمعروف.

وبالتالي فان رئيس الحكومة يكون رهين هذه "الخطاطة النفسية الضاغطة" التي تجعله منشغل ومنغمس أكثر في ذاته وهمه الأساسي هو البحث في كيفيات الحفاظ

---

[1]- سالم القمودي، مرجع سابق، ص.9.

[2]- موسى محمد آل طويش، القائد السياسي في التاريخ المعاصر، دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها، دار صفحات للدراسات والنشر، 2011، ص.16.

على هذا التتويج السياسي، حيث يستمر في تنازلاته كوسيلة من وسائل حماية وتحصين منجزه هذا لحد الهوس، وهو غير مستعد للدخول في أي متاهات أو ركوب المخاطر السياسية والتدبيرية التي قد تفقده منصبه، مما يجعل وظيفة رئيس الحكومة غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة من اجل السهر على مصالح البلاد والعباد.

إن سيكولوجية الكرسي تحدث عملية ردم حقيقية لكل القيم والاتجاهات والدوافع وأنماط الشخصية التي تتكون لدى الفرد على طول مساره الحياتي ببعديها الاجتماعي والسياسي والثقافي، لتستبدلها بأخرى تخدم منطق السلطة واستحكاماته في سيكولوجية الفرد، لتشكله على مزاجها ويكون في مستوى رهاناتها وتطلعاتها، فكرسي السلطة عبارة عن ماكينة لصناعة النخبة /الفرد المرغوب فيه والمتحكم فيه .الفرد الخنوع غير المتمرد، المساير، المهادن، الفرد الذي يخدم الكرسي مقابل خدمته له في أغراضه ومصالحه، عندئذ تضيع مصالح المواطن تحت يافطة التوافقات النفسية المثلبية بين الكرسي وصاحبه.

ثانيا: مأزق نمط شخصية رئيس الحكومة

إن معرفة الشخصية ذات فائدة لفهم الطريقة التي يؤدي بها الفرد الأدوار التي تعين له وكذلك في تشخيص إمكاناته في حالات التقدم أو التراجع لغرض تحقيق سياسة معينة وعلى نحو مماثل فان متغيرات الشخصية تسمح لعالم النفس السياسي أن يقيس مستوى الطاقة النفسية للأفراد، هذا المستوى الذي ينبئ عن قدرة الشخص في الانخراط في كل أشكال السلوك الاجتماعي بما في ذلك السلوك السياسي.[1]ذلك أن الاستعدادات النفسية ليست مماثلة ولا بدرجة متساوية لدى جميع الأفراد فالنزعة السلطوية والتطبع الاجتماعي وحب السيطرة وقوة الأنا والإحساس بالفعالية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى التباين في السلوك السياسي للأفراد. [2]

فالتفسيرات المستندة إلى دراسة القائد السياسي تعتمد على تحليل اثر الخصائص الشخصية لهذا القائد كالذكاء والغباء المثالية والواقعية والمرونة والعناد وكذلك صفات أخرى كالقلق أو الشعور بالعظمة أو الشعور بالخطر وغيرها. إن ابرز الدراسات التي ركزت على هذه الجوانب هي التي قام بها كل من "بيير رينوفان" و"جون باتست" في

[1]-صادق الأسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، مجلة العلوم السياسية عدد خاص بذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، العدد 37، ص :46.

[2]-المرجع نفسه، ص:47.

دراستهما عن رجل الدولة، إذ بينا الأثر الواضح والمهم للخصائص والسمات الشخصية للقادة في بروز شخصياتهم وفي سياستهم التي تبنوها.[1]

نستحضر في هذا المقام أيضا دراسة أنجزتها "هيرمان "حول القادة السياسيين، والتي توصلت من خلالها إلى وجود صنفين من القادة، القادة الأشداء الذين يملكون ميولات شديدة نحو امتلاك القوة والسلطة وقدرة ضعيفة في التعامل مع المفاهيم المركبة ولا يثقون في الآخرين ولديهم قدر كبير من التعصب ويعتقدون أنهم يسيطرون على الأحداث والأمور المرتبطة بهم وعلى عكس ذلك نجد نمط القادة الاسترضائيين، الذين يملكون صفات ايجابية من قبيل الثقة في الآخرين والتعامل الايجابي مع المفاهيم المركبة ونوع من المرونة وغير متعصبين لأفكارهم وآرائهم[2]، والسيد العثماني يندرج من القادة الاسترضائيين فهو دائما ما كانت شخصيته على طرفي نقيض لشخصية بنكيران ويوصف داخل الحزب بأنه الرجل المهادن أي رجل الترضيات والتنازلات والتوافقات، وهذا يفسر إلى حد كبير سرعة قبوله الحلول محل بنكيران في تشكيل الحكومة والسرعة التي تشكلت بها الحكومة أيضا، بمعنى انه قبل بكل الشروط وقدم تنازلات من اجل تشكيل الحكومة بدل الرفض والعناد والتمسك بالشروط التي وضعها بنكيران والحزب بخصوص خريطة التحالف الحكومي.

ويمكن تفسير هذه المسألة "بحب السلطة وغوايتها"حيث يشكل أهمية النشاط السياسي كتعويض عن الحاجة غير المشبعة إلى تقدير الذات وهذا البعد من الشخصية مهم في تفسير مستويات النشاط السياسي .فما هو أكيد أن مستوى الإخفاق بالنسبة للعثماني في الحكومة الأولى وتواريه خلف السيد بنكيران شكلت لديه عقدة نفسية حقيقية ونوع من الإحباط الذي رافقه حتى على مستوى موقعه في الحزب، جعله على أهبة الاستعداد في الانقضاض على رئاسة الحكومة مجرد ما أتيحت له الفرصة دون التفكير في عواقب ذلك.بمعنى أن السيد العثماني كان يبحث عن بلسم "للذات المجروحة "حسب تعبير "جيرولد بوست".

[1]- هذه الدراسة قدمها كل من "رينوفان" و"جون باتست"، في كتاب مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز نقش، الطبعة الثانية، بيروت، 1982.

[2]- دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي:أوضاع وأفراد، وحالات، ترجمة ياسمين حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2015، ص :169.

ثالثا: بين سيكولوجيا القيادة ورئاسة الحكومة

يمكن تعريف القيادية السياسية كعملية Process بأنها" قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".[1]

وعليه فمنصب رئيس الحكومة يفرض وجود قائد سياسي حقيقي يعمل بأسلوب جماعي مع باقي وزراء الحكومة ويؤطر سلوكه التفكير الجمعي الايجابي، ويجمع جملة من السمات والصفات التي قد تكون فطرية ومكتسبة أيضا بفعل الممارسة والتجربة، تؤهله لان يكون في مستوى الثقة والجدارة والاقتدار في ممارسة مهامه الوظيفية .

فمن حيث تحديد سمات وصفات الشخصية نجد أن أي فرد يملك سمات القيادة leadership trails وفي نفس الوقت سمات الانقياد followrship trails حسب اجتهادات علم نفس الشخصية، ومن الملاحظ على مستوى سمات شخصية رئيس الحكومة "سعد الدين العثماني" نجد غلبة السمات الانقيادية على حساب السمات القيادية سواء في علاقته مع الوزراء أو في علاقته مع الملك ومحيطه، بمعنى لا يملك الاستقلالية والسلطة في اتخاذ القرارات حتى وان كانت تدخل في مجال اختصاصه، مما يجعله دائما يدخل في حالة من الارتباك والتوهان والتخبط التي تظهر على مستوى لغته الجسدية والخطابية.والملاحظ أن رئيس الحكومة ليس قائداً جريئاً، يرتبك ويتردد في المواقف الصعبة، فلا يستطيع إعطاء القرار الملائم في الوقت المناسب، فأوامره يشوبها التردد وغير قطعية.

إن دور القائد هو خلق الشعور بالثقة والاطمئنان والكرامة وتقدير الذات في نفس الفرد العادي في مواجهة ما يعاني منه ذلك الفرد من توتر وإحباط وخوف نتيجة للصراعات والمواقف الاجتماعية وبهذا المعنى يصير القائد أحد ميكانزمات الدفاع سواء بطريق الإسقاط أو بطريق الإحلال. ويقصد بالإسقاط سعي الفرد لتخطي حلة التوتر

---

[1]- جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985، ص 9-10 .

[1]- جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة، دراسة نقدية، سنة 1986، انظر الرابط التالي:
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html

والإحباط من خلال النظر إلي ذاته كامتداد للقائد السياسي موضع الإعجاب والتقدير، بينما يقصد بالإحلال محاولة الفرد التخلص من شعوره بالإحباط الناشئ عن فشله في تحقيق أهدافه الخاصة من خلال إحلال الأهداف العامة التي تبناها القائد السياسي ونجح في تحقيقها محل هذه الأهداف الخاصة.

وحتى ينجح رئيس الحكومة في بسط اختصاصاته وممارسة مهامه، يجب أن يجمع بين خصائص وقدرات ذاتية معبرة عن النبوغ السياسي من قبيل الحساسية والذكاء والفطنة والتدبر وسعة الأفق وبين قدرة على تطويع خصائصه الذاتية وأساليبه في الحركة والتعامل بما يتفق مع خصائص ومقتضيات مواجهة كل موقف من المواقف التي تواجه المجتمع، وعلي القائد أن يدرك أيضا أن القيادة عملية اتصال أساسه الإقناع والثقة وليس القهر أو المناورة وأنها عملية تفاعل ومشاركة، وعلي القائد أيضا أن يخلق الترابط بين قراراته وسياساته وبين قيم ومثاليات المجتمع حتى يصير أداة التعبير عن هذه القيم التي يشكل الانتماء إليها جوهر الضمير التاريخي والوعي الجماعي[1] .

رابعا: القليل من سمات الزعامة والكاريزما قد تنفع

إن الحديث عن أهمية مؤسسة رئاسة الحكومة يستوجب على الأقل الحضور القوي لرئيس الحكومة من خلال الحرص على ضرورة توفره على سمات الزعامة والكاريزما، وهي مسالة مطلوبة لكي يكون في موضع التقدير الجماهيري وتتحقق له الجاذبية والقبول، أي حضور الكاريزما هنا ينطبق على حضور الشخص وجاذبيته وتأثيره في محيطه لامتلاكه سمات شخصية معينة كالهيبة أو المقدرة الكلامية المؤثرة أو السمات الجسمية المتميزة فيقال أن هذا الشخص يمتلك كاريزما ما أي قبولا وجاذبية[2]، وهنا نستحضر سمات الزعامة والكاريزما ليس بالمفهوم والسياق الذي يجعله في موقع التبجيل والتقديس، وإنما السمات التي تضعه في موضع استثمارها لتدعيم مشروعية الأداء والفعالية.

إن أمراض مؤسسة رئاسة الحكومة في المغرب مستمرة في الزمان والمكان وتشكل امتداد لأعطاب مؤسسة الوزير الأول، وهي ليست بحاجة إلى علاجات دستورية وقانونية ترفع من سقف اختصاصاتها فقط، بقدر ما هي بحاجة إلى زعامة سياسية متمردة يمكنها أن تنسلخ عن الأعراف السلطوية الجاثمة على روح وجسد هذه

[1]- جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، مرجع سابق.

[2]- ثامر عباس، تقديس الزعامة-دراسة في ظاهرة الكاريزما السياسية، دار الأمان منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، مكتبة عدنان، الطبعة الأولى 2015،، ص:488.

المؤسسة، وتمنح لها دما جديدا يسري في عروقها وتمدها بحياة جديدة ترفع من مقامها الدستوري والوظيفي والسلوكي، خصوصا وأنها تعيش أزمات متتالية رغم متغيرات المعيارية الدستورية، فهي في أمس الحاجة إلى "زعيم منقذ" أي الزعيم "البطل"الذي يمكنه أن يترجم بعدها البنيوي والوظيفي إلى حقيقة ماثلة ومؤثرة في نسق مؤسسات الدولة، ويعيد لها رمزيتها ومشروعيتها، ويمكنها من أدوات الفعل وسلطة التقرير بعيدا عن نسق الأوامر والنواهي والاملاءات.

والملاحظ على مستوى رئيس الحكومة السيد العثماني انه يفتقد لخصائص وسمات الزعامة والكاريزما، فهو قد يلقى بوضع اعتباري ورمزي داخل حزبه، وأيضا على مستوى محيط الحزب، إلا انه على مستوى الجماهير وتدبير مؤسسة الحكومة، فهو يفتقد إلى سمات الزعامة والكاريزما، أي تعوزه الجاذبية وقوة التأثير وقوة الشخصية والإرادة الفعلية، ويحتاج إلى القدرة الذاتية في اتخاذ القرارات المثلى التي تنسجم مع طموحات ومطالب المواطنين، أي مراعاة الجانب الإنساني للقرارات السياسية الذي ينشئ من خلاله واقعا جديدا ومرحلة جديدة في تدبير رئاسة الحكومة.

خامسا: لغة جسد رئيس الحكومة

تشكل لغة الجسد مكانة محورية في التواصل السياسي، من خلالها يمكن فهم طبيعة شخصية أي مسؤول سياسي من خلال التعبيرات الحركية للجسد، فهناك من السياسيين من يحسن لغة التواصل غير اللفظي التي تأتي بشكل متناغم مع الخطاب والكلام من أجل التأثير في المتلقي وحمله على الإقناع برسالته السياسية، خصوصا طريقة الوقوف خلف المنصات وطريقة استعمال الأيادي والعنصر الحسي/الشعوري الذي يعبر عن التفاعل مع الأحداث من خلال تعابير الوجه، أي الكشف عن المشاعر الحقيقية للسياسيين، فأعضاء الجسد تتحرك في كثير من الأحيان لا شعوريا للتعبير عن ما يخالج رجل السياسة وما في داخله .

والملاحظ أن لغة الجسد تعتبر علم قائم بذاته، ويتم الاهتمام به في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية، وكثيرا ما شكلت لغة الجسد محور الاهتمام من لدن الباحثين في مجال علم النفس السياسي، لكن في المغرب يظل هذا المجال المعرفي مغيب بشكل كبير ولم يحظى بالاهتمام الكافي، على الرغم من وجود بعض المحاولات المحتشمة، وبالتالي وجب الانفتاح على هذا العلم والعمل على ضرورة الاستنجاد به كمسلك لفهم طبيعة شخصية السياسيين .

فعلى سبيل المقارنة بين رئيس الحكومة السابق السيد عبد الإله بنكيران ورئيس الحكومة الحالي السيد سعد الدين العثماني، نجد أن الأول كان يتقن إلى حد كبير استعمال لغة الجسد سواء بطريقة شعورية أو لا شعورية عن قصد أو عن غير قصد، بحكم طبيعة شخصيته الانفعالية وغلبة النزعة الشعبوية على نسقه الخطابي والسلوكي مما كان يستأثر باهتمام المتلقي سواء الجمهور أو الخصم السياسي، فوقفة بنكيران وبنيته الجسمانية وكثرة استعمال الأيادي والإيماءات والتحرك يمينا ويسارا وطأطأة الرأس كلها تعابير وتقاسيم جسدية كانت تشد إليها الجمهور المتلقي، والكثير من حركات اليد كانت تجر عليه الانتقاد.وعلى خلاف ذلك نجد أن لغة الجسد لدى السيد "العثماني" مختلفة إلى حد كبير بالنظر إلى شخصيته الهادئة غير المنفعلة والمنضبطة لتكوينه العلمي والفقهي، وبنيته الجسمانية ضعيفة مقارنة مع بنكيران، ويظهر دائما في حالة من الانحناءة، وقليلا ما يستعمل الأيادي أثناء الكلام ويتحدث بنوع من الهدوء حيث تظل حركات الجسد خامدة غير معبرة مما يطرح معه إشكالية تفاعل الجمهور وخير دليل على ذلك الجلسة الأولى لعرض البرنامج الحكومي ما بعد تشكيل الحكومة حيث عرفت نوع من الرتابة ولم يتفاعل معها الجمهور بالقدر الكافي وبالشكل الذي كان حاضرا مع عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة السابق.

سادسا: عندما يتكلم رئيس الحكومة

إن السياسة هي لعبة الكلمات التي يتقنها السياسيون فهم يتقلدون السلطة من خلال تلاعبهم بالكلمات ودرجة الإقناع عندهم ومدى تحقيق أهدافهم وتعزيز مكانتهم والاستيلاء على الرأي العام وذلك لأنهم يوظفون بذكاء أو بدهاء الرموز اللفظية في لغتهم السياسية، وهي ليست سياسية بألفاظها بل بالمعلومات التي تنقلها وبالمحيط الذي يحدث فيه الاتصال فالمسؤول السياسي يصدر خطابه بكلمات وضمن معلومات ليصل بها مع الآخر ويقنع بها الآخر فيحتاج إلى تلاعب بالكلمات.[1]

ولا يخفى على أحد من الناس ما يقوم به السياسي عادة من إظهار التمسك بالمصالح العليا للأمة والتفاني في خدمتها على الدوام ومن تذويب الذات الفردية في

[1]- عيسى عودة برهومة، تمثلات اللغة في الخطاب السياسي، مجلة عالم الفكر العدد 1المجلد 36، يوليوز، سبتمبر2007، ص:34.

الجماعة التي ينتمي إليها، وهو لا يظهر ذلك إلا من خلال الخطاب الذي يسمح له باستعمال وانتفاء الخيارات اللغوية المساعدة على الوصول إلى الأهداف الحجاجية.[1]

فحسب "توين فان ديك" في كتابه الخطاب والسلطة "إن السيطرة على الخطاب العام هو سيطرة على العقل العام ومن ثم بصورة غير مباشرة سيطرة على ما يريده العامة وما يفعلونه أي على إرادة الجمهور ونشاطه ولا يحتاج المرء إلى الإكراه إذا كان قادرا على الإقناع والإغواء والتلقين أو إن كان بارعا في التلاعب بالناس".[2]

ولا شك أن منصب رئيس الحكومة يفرض سيكولوجية خطابية تؤطر منطوق وكلام السيد "العثماني" وتعمل على تطويعه بالشكل الذي تجعله محاط بسياج من المحاذير اللغوية والمعجمية واللفظية لا تخرج عن سياقات مصطنعة مفروضة، أي فيها نوع من الجبرية والقسرية، تفيض دائما في بث نبرة التفاؤل والإيغال في المثاليات واليوتوبيات البعيدة عن واقع الأشياء ومنطق الحقائق القائمة والثابتة، والتي تنهل من لغة التبرير والتسويغ وكثافة الوعديات وتزييف حقائق الأمور، واستعمال قاموس لغوي تطميني فقط دون كشف المستور، والمغالاة في النبرة التفاؤلية، بمعنى أن رئيس الحكومة في هذه الحالة "ليس سيد كلامه" بقدر ما ينصاع لفروض المنصب واملاءاته التي غالبا ما تكون خارج السياق المؤسساتي.

إن الأسلوب الخطابي لدى العثماني يختلف كثيرا عن أسلوب بنكيران، حيث نجد العثماني يتسم بنوع من الهدوء الممزوج بالتحفظ على مستوى إبداء الرأي بخصوص الكثير من القضايا الكبرى والمشاكل المجتمعية، ونهج المراوغة والمشاغلة، ويسير على هدي الاتزان وينأى بنفسه عن الانفعال والشعبوية، خصوصا وانه يدرك تماما أن السير على نهج بنكيران سيجلب له الكثير من المتاعب في علاقته مع دوائر السلطة أو الجمهور، فهو يحاول أن يكون حكيما وعقلانيا ومعقولا في تصوراته وطروحاته أي يحاول أن يوظف قدر الإمكان الأسلوب العلمي والمنطقي بحكم طبيعة تكوينه العلمي والفكري والفقهي واشتغاله كطبيب نفسي، إلا أن حرصه هذا سيسقطه في كثير من المطبات التواصلية والخطابية وهذا ما يسميه عماد عبد اللطيف في كتابه بلاغة الحرية

[1]- زكريا السرتي، الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2014، ص:255.

[2]- توين فان ديك، الخطاب والسلطة، ترجمة غيداء العلي مراجعة وتقديم عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، 2014.

"بأثر الكيد المرتد على صاحبه"[1] boomerang effect أي إن الاستمرار في اعتماد هذا الأسلوب دون تحقيق منجزات واقعية سترتد عليه وستجلب له الكثير من الانتقاد بمعنى ستترتب عليه نتائج عكسية، كما انه يترك الكثير من القضايا عالقة لا جواب لها كنوع من الهروب في مواجهة الحقيقة في حين أن الآمر يسترعي اعتماد لغة الحسم والحزم بدل الإنتظارية المميتة، أي يوظف هذا الأسلوب عادة "كتكتيك حجاجي" والذي يرافقه الإفاضة في تجميل أفعال الحكومة حتى وان كانت في بدايتها.

والملاحظ أن رئيس الحكومة السيد العثماني ليس "بكائن تواصلي" ولا يتفاعل مع القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني والمحلي في وقتها ومكانها، وخرجاته التواصلية والإعلامية قليلة ومحسوبة مقارنة مع سابقه "السيد بنكيران" الذي كان دائما يصنع الحدث بمواقفه وتصريحاته بمحمولاتها الايجابية والسلبية.

سابعا: معضلة الفعالية السياسية

يعد موضوع الفعالية السياسية من بين المواضيع التي شغلت المفكرين والباحثين في حقل العلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي والسياسي، بالنظر إلى اهتمامها بالفرد ودوره في التأثير في صناعة القرارات السياسية، وهي مسالة مرتبطة بالبناء النفسي الداخلي للفرد وتمثلاته وقياس مدى إحساسه وقدرته في التأثير والفعل، وعليه لا يمكن للفرد أن يقوم بممارسة عمله واختصاصاته داخل أي مؤسسة دون أن يكون هناك إحساس بالقدرة الذاتية أو الفعالية الذاتية، أي اعتقاد الأفراد في قدراتهم على تنظيم وتنفيذ الأنواع المختلفة من السلوك بدرجات عالية من الأداء، وهناك الكفاءة الشخصية وهي الاعتقاد بان الفرد يمكن أن يؤثر ويحدث تغييرا وهذا الاعتقاد يرتبط بالمشاعر الشخصية للفرد أكثر من ارتباطه بالقدرات الفعلية [2]، بمعنى أن الفرد يمكن أن يمتلك القدرات والمهارات إلا انه يفتقد للفعالية السياسية وبالتالي تبقى كل هذه القدرات والمهارات والكفاءات معطلة يكبحها هذا الإحساس بعدم الفعالية السياسية.

إن من بين الإشكالات التي تعاني منها النخبة السياسية والحزبية هي معضلة الفعالية السياسية، وهي مسألة لها وقع التأثير السلبي على تدبير مؤسسات الدولة والشؤون العامة، فالنسق السياسي والحزبي لم يفلح في إنتاج نخبة سياسية قادرة على

[1]-عماد عبد اللطيف، بلاغة الحرية معارك في الخطاب السياسي في زمن الثورة، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 113.

[2]- شيماء ذو الفقار زغيب، الاتصال السياسي: قضايا وتطبيقات، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى 2014، ص:251.

رفع رهان التدبير الجيد لمختلف القطاعات والمسؤوليات الحكومية والبرلمانية، ولعل المتتبع لتاريخ منصب الوزير الأول في المغرب ورئيس الحكومة في العهد الدستوري الجديد يكتشف هول الخلل على مستوى الفعالية السياسية في تدبير هذا المنصب إلا القليل من الشخصيات التي تعاقبت عليه وبالنذر اليسير، والكثير منهم سقطوا في امتحان إثبات الذات وقوة الشخصية والإرادة وتعرضوا لحالة من الاغتراب والاستلاب التي تفرضها البنية المعيارية والقيمية للمنصب.

وهنا تبرز تحديات إثبات صك الفعالية السياسية في مدماك ومعترك تدبير شؤون رئاسة الحكومة ووظائفها المختلفة، إذ كل من يتبوأ هذا المنصب يدرك ويحس بشكل مسبق عدم القدرة في التأثير على الكثير من القرارات المصيرية التي تهم مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي ممارسة نوع من الرقابة الذاتية، بمعنى هناك شروط في شكل ثوابت للإشتغال في منصب رئيس حكومة وجب العمل بها، ولا يمكن تجاوزها، تشكل حزمة من الموانع الابستيمولوجية والسلوكية في وجه الإرادة والفعل السياسيين وتفرض سلوك التماهي مع مكوناتها ومقوماتها دون أي مقاومة أو رفض، وإتباع غير ذلك ينتج عنه حتمية الولوج إلى دائرة المغضوب عليهم، وسيكون مصيرهم الإبعاد والإقصاء من دوائر النخبة المستفيدة من ريع السلطة.

ومن خلال تتبع خطاطة النسق الخطابي لرئيس الحكومة "السيد العثماني" وتحركاته وتفاعلاته وسلوكياته يبرز أكثر القلب النابض لحالة العجز والتخبط الناتج عن عدم الإحساس بالفعالية السياسية في التفاعل والتعاطي مع الكثير من الملفات والقضايا الكبرى أبرزها "ملف حراك الريف"، فقد يملك رئيس الحكومة الكفاءة السياسية لكنه لا يملك الفعالية السياسية التي تتطلب دعامات نفسية مبنية على الثقة في النفس وقوة الإرادة والجرأة والمبادأة والمبادرة، وهذا الأمر قد يكون نتيجة طبيعة شخصيته ومساره التربوي وتنشئته الاجتماعية والسياسية وهي كلها عوامل ذاتية تفعل فعلها، وأيضا اكراهات وفروض القيام بوظيفة رئيس الحكومة، مما يترتب عنه نوع من العجز والاستسلام والركون والانتظارية والتواكل أكثر.

على سبيل الختم

إن وضع رئاسة الحكومة في شخص السيد "العثماني" تحت مخبر التحليل النفسي السياسي، يجعلنا نفهم وبشكل أعمق مختلف المحددات والمتغيرات النفسية والسيكولوجية وأنماط الشخصية المؤثرة في بنية ومكنون ووظيفية هذه المؤسسة، التي تحتل مكانة متميزة في سلم البناء الهيراركي/التراتبي المؤسساتي للدولة، ويجعلنا نتجاوز

تلك النظرة الضيقة والتجزيئية التي تحصر مقاربة فعاليتها فيما هو معياري /دستوري فقط، وبالتالي وجب التركيز على صانع القرار في حد ذاته من خلال استكشاف مختلف الدوافع التي تحركه وبناؤه النفسي والخلفيات التي تحرك سلوكه السياسي، وقس على ذلك مدى امتلاكه لعناصر الفعالية السياسية التي تساعده في بسط اختصاصاته على ارض واقع تمثل فيه صراع الإرادات بين مختلف المؤسسات الذي تشكل فيه إرادة المؤسسة الملكية قطب الرحى والنواة المهيمنة والمحركة والموجهة للفعل والسلوك والأداء.

فالخروج من قوقعة سيكولوجية كرسي رئاسة الحكومة والتمرد على سياجاته وأقبيته القيمية والمعيارية والانقلاب على ثقافة الخضوع ونهج نوع من المقاومة في التدبير والتسيير، قد يفتح آفاقا جديدة محورها العبور من "رئاسة حكومية رخوة وهجينة" إلى مؤسسة قوية قادرة على كسب رهان "المأسسة" وتكريس أعراف جديدة في التعامل مع المؤسسة الملكية في إطار نوع من التكامل، لكن عبر الاحتكام إلى منطق الدستور والقانون والمؤسسية التي تفرض الاستقلالية بدرجة أولى في صناعة السياسات العمومية، واتخاذ القرارات المصيرية التي تهم المجتمع.

إن منصب رئاسة الحكومة بحاجة إلى نفس جديد و"دينامو سياسي" فاعل يحرك بوصلته نحو الاتجاه السليم والقويم، وبحاجة إلى رئيس يملك قوة الشخصية والإرادة، والقدرة على التأثير والإقناع والثبات والثقة في النفس، ويحوز على قدرات قيادية وزعاماتية قد تكون استثنائية، تمكنه من مجابهة اكراهات عناصر البيئة الداخلية والخارجية للمنصب، بمعنى شخصية إنجازية متميزة، ولا أن يكون رهين غواية السلطة والمنصب أو أن يقع تحت طائلة التبعية والرضوخ ويكون امتداد لجسد سياسي آخر همه الأساسي نيل الحظوة والمباركة عبر الولاء التام للملك ومحيطه، طلبا للهبات والعطايا.